يبالي في حمل القراتين على ما يتناقضان به فاما من يعتقد الصحه
في جميعها فبعيد عن مثل ذلك قوله ويعرب على حسب العوامل اذا
كان المستثنى منه غير مذكور وهذا الذي يسميه النحويون الاستثنا
المفرغ لانه فرغ له العامل قبل الاخذ المستثنى منه وجعل اعرابه
لما بعد الا وسمي باسمه وان كان في المعنى مخرجا من مستثنى منه محذوف
الا ترى ان معنى ما قام الا زيد ما قام احد الا زيد والالم يستقم الاستثنا
ولم يفهم ومما يدل بذلك على انهم اعتبروا ذلك قولهم ما قام الا هند
وامتناع ما قام هند لان هندا في قولك قامت هند فاعل في التحقيق
وفي قولهم ما قام الا هند الفاعل في التحقيق هو المستثنى منه وهند
مستثنى ولكنه لما حذف المستثنى منه تفرغ العامل له فعمل
فيه عمله في المحذوف قوله وهو في غير الموجب ليفيد مثل ما ضربني
الا زيد وهذا هو الكثير في هذا الباب لان المستثنى منه محذوف
ولا بد من تقديره معنى وانما يقدر عاما من جنس المستثنى وهذا
التقدير انما يستقيم مع النفي الا ترى انك اذا قلت ما ضربني الا زيد استقام
تقدير ما ضربني احد ولو قلت ضربني الا زيد لم يستقم فيه مثل ذلك
بوجه قوله الا ان يستقيم المعنى يريد ان ذلك قد جا قليلا فما كان
فضله ويستقيم فيه المعنى كقولك قرأت الا يوم كذا لانه يجوز ان
يقرأ الايام كلها الا يوما بخلاف ضربني الا زيد فانه لا يستقيم ان
يضرب كل احد ويستثنى زيدا قوله ومن ثم لم يجز ما زال زيدا
عالما الا معنى ما زال ليست فصار استثنا مفرغ عن الواجب
فلا يستقيم المعنى فيه ثم لو سلم انه يجوز الاستثنا المفرغ في الواجب
فانه لا يستقيم المعنى ها هنا لان وضع ما زال لاثبات ما انتفت به
والابعد الاثبات للنفي فيما بعدها وهو خبر ما زال فيصير هذا

المنصوب مثبتا منتفيا لكونه خبر ما زال منتفيا بوقوع الابعد
الاثبات فيصير مثبتا منفيا في حاله واحده وهو محال قوله واذا
تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاني من احد الا زيد
ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيا الا شي لا يعبأ به اما امتناع البد
على اللفظ في قوله ما جاني من احد الا زيد فلانك لو ابدلت على اللفظ
لوجب تقدير من بعد الا وهو اثبات فيلزم زيادتها بعد الاثبات
وهي انما زيدت في النفي خاصه الا ترى انك لو قلت ما جاني الا من
زيد لم تجز واما امتناع البدل على اللفظ في قولك لا احد فيها الا زيد
ولا غلام رجل في الدار الا زيد فلان العامل في اللفظ هو لا ولا تعمل
عملت لكونها نفيا فاذا ابدلت من معمولها على اللفظ وجب
تقديرها بعد الاثبات وهي عملت للنفي فكيف تعمل مع انتقاض
ما عملت لاجله وايضا فانه يودي الى باطل لان الا تقتضي اثبات ما
بعدها ولا تقتضي نفيه فيصير مثبتا نافيا في حال واحده وهذا بعينه
جار في قولك ما زيد شيا الا شي لا يعبأ به لان ما عملت للنفي فاذا
ابدلت شيا من معمولها وجب تقديرها واذا قدرتها بعد الاثبات
واعملتها في الاثبات اخرجتها عن المعنى الذي عملت لاجله وايضا
فانه يودي الى التناقض المذكور فاذا اورد على هذا التعليل قولهم
ليس زيد شيا الا شيا لا يعبأ به وقيل في تقدير امتناعه ما قيل
في نحو ما قام الجواب عن الاول انها لم تعمل للنفي وانما عملت
لكونها فعلا فلا تزيل نفي معنى النفي لبقا الامر العامله هي لاجله
وهو كونها فعلا فان الاثبات لا يخرجها عن كونها فعلا بخلاف الاثبات
في ما قام فانه يخرجها عن المعنى الذي عملت لاجله وهو النفي والجواب
عن الثاني وهو التناقض وتقديره انك اذا قدرت ليس بعد الا

المفعول